عجيب أمور.. غريب قضية

سليمان الخطيب
S_d_alkhateeb@yahoo.com

فساد

حذرت منظمة الشفافية الدولية ترنسبيرانس إنترناشيونال في تقرير خاص بمشكلة الرشاوى والفساد على المستوى العالمي في مجال البناء من أن عملية إعادة الإعمار في العراق مهددة بأن تتحول إلى أكبر فضيحة فساد في العالم

وقد سُئل مسؤول عراقي كبير عن ذلك فأجاب بقصيدة عصماء من الشعر الشعبي أنهاها هاتفا ها خوتي ها يا حوم اتبع لو جَرّينة

حكومة

أكد مصادر مقربة من أروقة الجمعية الوطنية العراقية أن مشاورات ومداولات تشكيل الحكومة الجديدة تسير بشكل طبيعي حيث تتقدم خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء

تأمل

وبهذه المناسبة الغريبة منذ مدة وأنا أتأمل في المسألة الآتية خلال فترة الفراغ الحكومي في العراق والمستمر منذ ٣٠ كانون الثاني الماضي حتى الآن ألقت قوات الحرس الوطني والشرطة العراقية القبض على عدد كبير من الإرهابيين والمجرمين بشكل لم يحدث أيام مجلس الحكم والحكومة المؤقتة

صديقي اللئيم علق على ذلك بالقول إنه يتمنى أن يتأخر تشكيل الحكومة الجديدة لأطول فترة ممكنة

فذافيات

رفض الزعيم القذافي معمر الليبي حضور المحكمة الخاصة التي عقدت في بيروت للنظر في موضوع اختفاء الإمام موسى الصدر الذي اختفى قبل ٣٦ عاما

ولماذ يحضر السيد العقيد طالما أنه واثق من أن الإمام لن يظهر أبدا

عناوين في الأخبار

مسؤولون صوماليون وعراقيون ولبنانيون يجتمعون في تايلند لمناقشة مسألة تشكيل حكومات في بلدانهم

القضاء الأسباني يرتكب خطأ كبيرا بإطلاق سراح الإعلامي الإرهابي علوين تيسوري

اسـ احة

شعر بألم حاد ومفاجئ، وتوجه على الفور إلى شقة جاره الطبيب في العمارة، وطرق الباب ففتحت زوجة جاره، فقال لها بصوت مبحوح هل زوجك موجود؟

فأجابت وهي تلتفت يمينا وشمالا لا أدخل بسرعة

بين الحلم والواقع

بين الحلم والواقع

بهاء الب / بغداد

منذ أن عرف الإنسان حقوقه وواجباته تجاه البلد الذي ينتمي اليه، ومنذ أن أصبحت له قيم ومبادئ وعقائد كانت لغة المطالبة بحقوقه ورفض الإستبداد وتغيير الشرائع التي لا تخدمه وتزيد من قيوده فيندفع نحو الإنتفاضات والثورات السلمية والمسلحة أيضاً

لقد مر وطننا وشعبنا بهذه المرحلة أبان الإحتلال العثماني والإنكليزي وأبان الحكم الملكي حتى مجيء حكم الحزب الواحد وحكم البعث المجرم الذي قمع وأخمد الأفواه وكسر وسلب الأقلام الشريفة وقطع الألسن الصادقة والرؤوس المفكرة حتى أمسى شعبنا العريق أداة للمديح والتصفيق والزحف الكبير وغيرها من الأساليب التي نالت من كرامة الشعب العراقي وعزتّه حتى أصبح ضحية حروب مدمرة كانت نتائجها مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء ومثلهم من الذين زجو في غياهب السجون ومئات مؤلفة أخرى أجبرت أو أضطرت إلى الهجرة للبحث عن ملجأ آمن غير الوطن العزيز ناهيك عن المعوقين وآخرين يعانون من أمراض نفسية ومن إنحرافات أخلاقية واجتماعية ووطن مهدمة بنيته التحتية ومسلوبة موارده الغنية ومديناً لأغلب دول العالم ومُستغلاً من أغلب الدول المجاورة وغير المجاورة

وبعدما ظننا بأن هذا العهد المظلم قد إنتهى بعد عمليات تحرير العراق من النظام البعثي الصدامي وتشكيل الدولة الجديدة ومجلس الحكم الإنتقالي ورئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة المؤقتة ومن ثم إجراء الانتخابات التي حُرم منها الشعب العراقي فترة طويلة، إستبشرنا خيراً وبدأت الأحلام تتوارد أمام أعيننا والأمل يتفتح كما تتفتح أزهار الربيع، ولكن الواقع الذي نراه ليس كما ظننا فالكبار يتقاسمون البلد وموارده ومناصبه، والشعب ينتظر توفير الخدمات الضرورية وإعادة بناء البلاد وإصلاح الاقتصاد وتحقيق الرفاهية والراحة بعد تعب السنين الماضية، والآن أشعر أنني في حلم لا أعلم كم هو قريبٌ من أرض الواقع، أحلم بشعب ينتفض ويثور ضد الذين يفضلون مصالحهم الخاصة على مصلحة الشعب الذي أعطى صوته مجازفاً بحياته أملاً بأنهم سيخدمون الوطن وليس العكس، أحلم بشعب لا يكرر مأساته ولا يقبل أن يكون أداةً بيد السلطة بل يكون هو صاحب السلطة والكلمة والقرار

الجمعية الوطنية ليست كل شيء

حسين علي غالب/ بغداد

تتمنى عدة جهات عراقية مختلفة وشخصيات وطنية معروفة أن تندمج في الجمعية الوطنية لكي تتمكن من خدمة وطننا وشعبنا وتصبح من أصحاب القرارات الفاعلة والمؤثرة في القرار الوطني

لكن هذه الأمنية، حسب اعتقادي، ليست مهمة جداً ففي مختلف دول العالم هنالك جهات غير مشاركة في الحكومة لكنها تستطيع فعل الكثير من خلال أتباعها ومحبيها وتصبح كيانا مؤثرا ومهما يهتم به كافة المشاركين في الحكومة او البرلمان، وكذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي يمكن من خلالها أن يوضحوا للمجتمع بأن صوتهم المعارض وآراءهم تعتبر أمرا مهما لصنع القرار الوطني، وتعتبر نقطة بداية لتغيير أي شيء لا يرغبونه، فلماذا تشعر بعض الجهات العراقية بالضيق من عدم مشاركتها في الجمعية الوطنية وهي تستطيع ان تفعل الكثير من خلال عملها في الساحة السياسية وتقدم أمورا وخدمات للمواطن العراقي قد لا تستطيع الحكومة العراقية أو الجمعية الوطنية أن تنجزها، أو يمكن أن تمتد فترة إنجازها لأمر معين إلى وقت طويل، لذلك فإن العمل الفعلي والمتقن ووفق خطة معينة يمكن أن يكسب أية جهة عراقية الحضور المهم في الساحة ويعتبر رأيها مهما لاتخاذ القرار الوطني

وعلى سبيل المثال فإن هناك مجموعات وجمعيات تهتم بالسياسية ومجالات أخرى كالتعليم والأمور البيئية في أميركا وتطلب منها الحكومة الأميركية أن تشارك في أي دور في الحكومة، لكن هذه الجهات ترفض لأنها تعرف مدى قوتها في الساحة السياسية الأميركية وتدرك أن قوتها في الساحة أفضل وأقوى من أن تشارك في الحكومة

لذلك فإن على جميع القوى العراقية ان تعمل في الساحة العراقية وفق خطط مدروسة وبهذا تستطيع أن تساهم في صنع القرار الوطني العراقي وتعتبر قوة لا يستهان بها لأنها تحظى بحب جزء من شعبنا وتقوم بطرح افكار وخطط ومشاريع ذات فائدة وأهمية لمجتمعنا ولا يمكن لأحد أن ينكر وجودها أو جهودها المبذولة لذلك فإن دور الجمعية الوطنية مهم لكن دور الجهات والقوى الأخرى خارج الجمعية هو أيضاً دور لا يستهان به ويعتبر فعالا وضروريا وعلى الخصوص في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها وطننا وشعبنا

إلى من يهمه الأمر

كرم حسو/ نينوى

بعد سقوط النظام في بغداد وبداية عراق جديد وشروع المواطنين بأخذ دورهم الصحيح في عملية البناء والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فقد بات الكل يبحث عن وظيفة له وكان لخريجي كلية التربية قسم علم النفس الحق في مزاولة وظيفتهم فما حدث في تربية نينوى كان العكس، ففي الآونة الاخيرة عملت وزارة التربية على تعيين الكثير من الخريجين الجدد وكل من رغب بالتعيين لكن ما ذنب خريجي قسم التربية وعلم النفس الذين حرموا من التعيين عندما حددت مديرية تربية نينوى نسبة قليلة جداً للتعيين على العكس بالنسبة للاختصاصات الاخرى، ولا أظن أن اختصاص علم النفس يمكن الاستغناء عنه على الأقل في الفترة الراهنة والكثير من الدول المتقدمة تعتبر هذا الاختصاص من الاختصاصات المهمة والأساسية في مؤسساتها ولا يمكننا الاستغناء عن هكذا اختصاص لأنه يدخل في صلب التكوين النفسي والاجتماعي للمواطن الذي تقع عليه مسؤولية بناء العراق الجديد لذا أطلب من الجهات المختصة أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد فرصة عمل لذوي هذا الاختصاص الإنساني الذي يمكنه المساهمة في بناء أجيال واعية متفهمة لمسؤوليتها تجاه المجتمع والدولة

نظام البطاقة التموينية/ ١

نزار حنا الديراني

في ضوء التحولات الجديدة التي شهدتها الساحة العراقية وغياب الإستراتيجية الإقتصادية وما تطرحه نظرية الخصخصة من فوضى وخوف لدى عامة الشعب يتساءل البعض على ضوء تصريحات وزيري التجارة السابق والحالي وماذا عن البطاقة التموينية التي كانت في ظل الحصار، المنقذ الوحيد لكثير من العوائل لسد رمق العيش؟ هل ستقدم الدولة على الغائها ام تحسينها؟ وفي حالة الغائها هل سيعوض المواطن ببديل عنها؟ هل سيكون المواطن مؤهلاً للإستغناء عنها؟ هل يستطيع التاجر سد الفراغ الذي ستتركه الدولة وزارة التجارة في حالة الانسحاب من السوق؟ من سيردع السوق للسيطرة على الأسعار والاحتكار؟ اسئلة كثيرة تطرح نفسها على كل واحد منا الا ان اسئلة كهذه لا يمكنها أن تغيب عن بال المواطن وهو يرى الخط البياني لمفردات البطاقة التموينية ينحدر تدريجياً نحو الأسفل فضلاً عن ما يجده المواطن من تناقض في سعر المواد الغذائية بين كلفتها الحقيقية وسعر بيعها في السوق فعلى سبيل المثال، الطحين الذي كان يستلمه المواطن بنوعيه الرديء او الجيد والذي يبيعه في الشارع بسعر بخس جداً ١٠٠ ١٥٠ دينار للكيلو، يكلف الدولة بحدود ٥٠٠ دينار والسكر الذي يبيعه بسعر زهيد يكلف اكثر من ٦٥٠ دينار للكيلو الواحد والرز يكلف اكثر من ٥٥٠ دينار للكيلو الواحد وهكذا الحال لجميع المواد الاخرى، لذا لابد لنا ان نعيد حساباتنا للإجابة على تلك الاسئلة فضلاً عن كون هذه الحصة من بين الاسباب الاخرى التي ساعدت على تراجع الزراعة وصناعة الأغذية وفقدان السيطرة النوعية على المنتوج المحلي والمستورد

من هذا المنطلق نقول نحن بأمّس الحاجة للبحث عن البديل شرط ان لايؤثر على ما كانت تقدمه هذه البطاقة لعامة الشعب

وقبل تحديد الاجابة على هذه الاسئلة لابد لنا ان نتساءل عن آيدولوجية الحكومة المرتقبة والإستراتيجية الجديدة الواجب إتباعها في العراق، بمعنى آخر ما حدود تدخل الدولة في رسم السياسة الاقتصادية للبلد؟ ما هي نتائج هذه السياسة على الدولة والفرد؟

ربما تكون الاجابات متباينة بين حزب وآخر او بين شخص وآخر بموجب الأولويات الواجب إتباعها في المعالجة، ففي الوقت الذي ترفض الأنظمة الاشتراكية آليات السوق كون هذه الآليات تتصف بالفوضى وعدم التماسك، تصر الأنظمة الرأسمالية على اوتوماتيكية عملية النمو مما ادى بالعالم الإقتصادي هارود ان يحدد معدلاً معيناً ومضموناً للنمو، الا ان دول العالم الثالث تؤكد على بذل اقصى ما يمكن من الجهود من اجل كسر دائرة الفقر المشهورة على الاقل

وقد تكون هذه النظريات نتيجة لمجموعة من الاسباب التي لعبت لمصلحة التدخلات والاجراءات العامة منها حجم الوحدات الاقتصادية التي أدت الى اتخاذ اجراءات معينة تخص الدفاع عن الجمهور، نضال المجموعات المحرومة والتي تريد وتطالب بتطبيق سياسة تخص اعادة توزيع الدخول، التأكيد على موضوع التطور الاقتصادي، الإستخدام الأمثل هذه كلها عوامل تؤدي الى الظهور التدريجي لفكرة الدولة الحامية والى الإنتقال من فكرة التدخل الى فكرة التخطيط، وبمعنى آخر تطور الفكر الاقتصادي بخصوص دور الدولة في تنظيم الاقتصاد فبدلاً من ان يكون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية كمنظم خارجي وكقوة خارجية بدأت تتجه وخصوصاً في الانظمة الرأسمالية المتطورة الى توسيع وتقوية التدخل الحكومي في الاقتصاد مع التأكيد على ضرورة توجيهه لمصلحة الشعب فظهرت نظريات حديثة تنظر الى الاقتصاد كمنظومة متوازنة واحدة للقطاعين الخاص والعام، وبالتالي فأن العلاقة العضوية بين الدولة والاقتصاد تترجم الى تزايد دور الدولة الاقتصادي

من هذا المنطلق نقول وفي ضوء فكرة الغاء البطاقة التموينية نحن بأمّس الحاجة الى برمجة الاقتصاد وتوجيهه لخدمة المصلحة العامة كي يستطيع الشعب تعميق التأثير الايجابي للدولة في العمليات الاقتصادية منعاً لحدوث ظاهرة الاحتكار او الشحة اللتين تنعكسان سلبياً على تحسين المستوى المعيشي للفرد وزيادة مداخله

اولاً مواد البطاقة واسعارها عالمياً

بمعنى آخر العمل على زيادة القوة الشرائية للفرد وإلغاء البطالة من اجل تقوية الاقتصاد بشكل عام، هذا يعني توسيع السوق المحلي بالشكل الذي يؤهله للتخفيف من الأزمات التي تواجه المستهلك وتحسين امكانيات الاستثمار الذي سيكون من نتائجه رفع معدلات نمو الانتاج

وقد تكون عملية استقرار الأسعار بما يلائم دخل الفرد من أفضليات العوامل الواجب مراعاتها في عملية إلغاء البطاقة التموينية للوصول الى إشباع الحاجات الفردية ومن اجل تحديد المقدار الواجب اعطائه للفرد لابد من حصر الاحتياجات التي تكشف عن الطلب الكامن يختلف عن الطلب القابل للإشباع واسعارها عالمياً لذا علينا ان نتناول كل موضوع من هذه المواضيع بجدية للوصول الى آلية العمل المستقبلي

اولاً مواد البطاقة واسعارها عالمياً

الجدول الخاص بمواد البطاقة

بمعنى آخر ان كلفة البطاقة التموينية تقدر بـ ٣٥١،٠ مليون دولار شهرياً اي ٤،٢ مليار دولار سنوياً باستثناء رواتب الموظفين وإندثار المواد الثابتة وايجار الدوائر والمخازن والساحات ووسائط النقل لو اجرت وما تتقاضاه الدولة من كل فرد ٢٥٠ دينار اي ما يعادل ٠،١٦ دولار فلو وزع هذا المبلغ على المواطن ستكون حصته الفرد الواحد اكثر من ١٣ دولار الا ان قيمتها مفردات البطاقة في السوق المحلي قد تكون اقل من ١٠ دولار بمعنى آخر لو وزعت الدولة هذا المبلغ على المواطن سوف لا تضيف شيئاً على خسارتها السابقة ربما لايكفي المبلغ لسد حاجة المواطن في ظروفه الحالية، لتسديد بعض الفواتير القديمة وان يعوض الكثير مما فقده في السابق من حاجياته المنزلية وبحاجة الى ان يطور سلته الغذائية ليعوض عن النقص الحاصل في جسمه جراء الحصار السابق مع الأخذ بنظر الاعتبار ما ستؤول اليه الاسعار في مرحلتها الاولى لذا نقترح إستبدال النظام القديم ببدل نقدي اي بحدود ١٥ ١٧ دولار للفرد الواحد

اسم المادة	سعر الطن مع النقل	حصة الفرد الواحد /كغم	قيمتها /بالدولار
سكر	٤٢١	٢،٠	٠،٨٤
شاي	١٥٧٦	٠،٢٠٠	٠،٣٢
دهن	٨٣٣	١،٢٥٠	١،٠٤
مسحوق غسيل	٨٠٣	٠،٥٠٠	٠،٤٠
صابون	٩٠١	٠،٢٥٠	٠،٢٣
بقوليات	٥٦١	١،٠	٠،٥٦
حليب (للكبار)	٢٣١٨	٠٥٠	١،١٦
طحين	٢١٦	٩،٠	١،٩
رز	٣٣٩	٢،٥	٠،٨٥
حليب اطفال	٢٩٤٥	٣،٦	١٠،٦٠
غذاء طفل	١٨٢٨	٠،٨٠٠	١،٤٦